

## هنيئة في القاهرة: رفع الحصار أولاً

فلسطين

تراجع ملف المصالحة في الأولويات و«حماس» تهاجم إجراء الانتخابات في الض



رغم توافد المسؤولين الفلسطينيين الى القاهرة على مدى الأسبوع الماضي، وآخرها زيارة لاسماعيل هنية اليوم، فإن ملف المصالحة الوطنية لا يقع في أولوياتهم؛ فكل وفد منهم، أكان حماسياً أم فتحاً، يطمح الى تعزيز علاقاته مع القيادة الجديدة، وتحصيل المكتسبات

غزة - قيس الصفدي

بدأ وفد من الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة، برئاسة اسماعيل هنية، أمس، زيارة رسمية لمصر سعياً وراء تحريك فعلي لرفع الحصار عن القطاع الساحلي، فيما يبدو أن ملف المصالحة تراجع على سلم الأولويات الفلسطينية، وخصوصاً على وقع استعدادات السلطة في رام الله إجراء انتخابات محلية لن تشارك فيها «حماس»، التي رأتها ابتزازاً اشتركت فيه السلطة مع واشنطن وتل أبيب. وكما غاب ملف المصالحة عن لقاء الرئيس الفلسطيني زعيم حركة «فتح»، محمود عباس، مع الرئيس المصري محمد مرسي، أواخر الأسبوع الماضي، يبدو أن الملف سيهمش أيضاً في اللقاء الأول الذي سيجتمع هنية بمرسي اليوم، بحسب ما أكد مصدر في حكومة «حماس».

وقال هنية قبيل مغادرته معبر رفح البري «نحن في زيارة مهمة لمصر لتهنئة مرسي، وأبدينا بوضوح وجعبتنا ممثلة بملفات متعلقة بالشأن الفلسطيني»، مضيفاً «سنحدث حول كثير من الأشياء من أهمها الكهرباء»، حيث يعاني القطاع من أزمة حادة في الكهرباء، وسط تحذيرات متنامية من «انفجار شعبي محتمل». وقال مصدر مسؤول في حكومة هنية، فضل عدم ذكر اسمه لـ«الأخبار»، إن الأخير والوفد المرافق سيعقدان خلال الزيارة التي تمتد لثلاثة أيام، سلسلة لقاءات مهمة في القاهرة مع القيادات المصرية الجديدة، أبرزها لقاء مرسي ورئيس حكومته المكلف هشام قنديل. وأشار الى أن «الوفد يحمل في زيارته خطة عمل لحل ما يواجهه قطاع غزة من أزمات بما يشمل مجالات الكهرباء والوقود وعمل أنفاق التهريب، إضافة إلى ملف إعادة إعمار القطاع والمشاريع الاقتصادية» بين القطاع ومصر. وأوضح أن الوفد سيطلب من القيادة المصرية اتخاذ خطوات عملية تجاه حل هذه الأزمات، على أن يكون المطلب الرئيسي



اعتبر القيادي في حركة «حماس»، صلاح بردويل (الصورة) أن قرار الرئيس محمود عباس بإجراء الانتخابات المحلية في موعدها بتشريين الأول في الضفة الغربية «لن يغير الصورة في الضفة التي باتت منطقة عسكرية تابعة للجنرال (الأميركي كيث) دايتون وتحت حماية الإسرائيليين وتحت قمع أجهزة الأمن، وهي بالتالي منطقة تابعة لفتح، ولا شأن لحماس بها». وقال إن إجراء الانتخابات المحلية «هو محاولة فاشلة لإعادة إنتاج هذا النظام، ولعبة سياسية لإظهار السلطة كما لو أنها مؤمنة بالديموقراطية». وأضاف البردويل «كان بإمكان السلطة بدل هذه الخطوات الأحادية أن تشيع الحرية في الضفة، وأن تتخذ قرارات سياسية لصالح القضية كوقف المفاوضات مع الاحتلال والتفكير في تنفيذ المصالحة».

لدى «حماس» وحكومتها هي المضى في ملفات رفع الحصار بالكامل وإعادة إعمار القطاع. واستقبل مرسي أواخر الأسبوع الماضي الرئيس عباس، في أول لقاء بينهما منذ فوزه برئاسة مصر، وبعد 24 ساعة من ذلك التقى وفد «حماس» برئاسة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل. وأعلنت الحركة عقب اللقاء أنها تلقت تعهدات جديدة من الرئيس مرسي بالعمل على رفع الحصار كلياً عن القطاع. وفي مؤشر على تراجع المصالحة، انتقد

وقال المصدر نفسه إن هنية سيسعى إلى تمتين العلاقات مع مؤسسة الرئاسة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين من خلال عرض كل اتفاق التعاون الثنائي، بما في ذلك تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود مع قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. وفي الوقت نفسه، قلل المصدر من أهمية ملف المصالحة الوطنية على طاولة المباحثات بين مرسي وهنية، معتبراً أن الأولوية في الوقت الراهن

مرتكزاً على فتح معبر رفح البري بشكل دائم والمضى في خطط إقامة منطقة تجارية حرة على الحدود مع القطاع. ويضم الوفد الحكومي 18 شخصية، بينهم وزراء الخارجية والاقتصاد والإسكان والصحة ونواب في المجلس التشريعي. وتُنظر «حماس» بأهمية بالغة إلى زيارة هنية للقاهرة، وتعول من خلالها على رفع الحصار السياسي المفروض على حكومتها، بحسب المصدر الحكومي.

## طهران تناقش «الحد من آثار العقوبات» وتعلن زيادة أجهزة التخريب

إيران

عدد أجهزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم، رغم العقوبات والضغوط الدولية، حسبما نقلت وسائل إعلام عن الرئيس محمود أحمدني نجاد الذي حضر لقاء المسؤولين مع خامنئي. وكرر نجاد قول خامنئي إن «هناك حالياً 11 ألف جهاز طرد مركزي تعمل في مواقع التخصيب».

وبحسب آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية نشر في نهاية آذار الماضي، فإن إيران تملك أكثر بقليل من عشرة آلاف جهاز طرد، منها 9330 في ناتنز (بينها 8818 تعمل) وقربا 696 في موقع فوردو.

وخلال مفاوضات نووية استؤنفت في نيسان بعد 15 شهراً من توقفها، طلبت الدول الست (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) من إيران غلق موقع فوردو ووقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المئة.

(أ ف ب، رويترز)

أي مكانة بين الناس». وعن العقوبات الدولية على إيران، قال خامنئي إن هذه العقوبات تضر الغرب أكثر مما تضر بإيران، مشيراً إلى أزمة اليورو. وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية ستتخطى الضغوط الاقتصادية الراهنة عليها، لأن استمرارها ليس من مصلحة الأمم الغربية». وأكد أن «تراجع إيران (عن سياساتها) بغض النظر عن التبريرات أو الأعداء، أو إظهار المرونة، سيشتج العدو».

وتابع خامنئي: «يقولون (في الغرب) صراحة إن عليهم تشديد الضغوط والعقوبات لإجبار السلطات الإيرانية على إعادة حساباتها. ليس فقط لن نعيد حساباتنا وحسب، بل سنمضي بمزيد من الإصرار في مسار الشعب»، مشيراً إلى أنه «الآن لدينا 11 ألف جهاز عامل للطرد المركزي في البلاد». وزادت إيران بأكثر من 10 في المئة

الإنتاج الداخلي». وشارك في الاجتماع وزراء الاقتصاد والنفط والتجارة والزراعة، إضافة إلى حاكم المصرف المركزي، حسبما نقلت وكالة الأنباء الطلابية (ايسنا).

أما رئيس مجلس الشورى، علي لاريجاني، فأوضح أن اجتماع أمس، كان بالتأكيد هدفة «تقييم الوضع الاقتصادي والانتاج في البلاد». وشدد على ضرورة وضع الخلافات جانباً بين المسؤولين، قائلاً إنه «يجب عدم اتهام أحداً للآخر. المهم تجنب الضغوط (الاقتصادية) على الناس».

وكان خامنئي قال، أول من أمس خلال اجتماعه مع مسؤولين كبار، «الواقع أن المشاكل قائمة، لكن يجب حلها من خلال الوحدة (وعلى المسؤولين) تجنب الانقسامات التي لا طائل منها»، طالباً من المسؤولين الإيرانيين عدم التشاحن علناً، ومشدداً على «المسؤولين أن يعلموا أن هذه التصرفات لن تجلب لهم

أكد وزير الاقتصاد الإيراني، شمس الدين حسيني، أن السلطات ستتخذ خطوات «للحد من آثار العقوبات»، وذلك عشية الدعوة إلى الوحدة التي وجهها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، أول من أمس، خلال اجتماع مع المسؤولين الكبار في البلاد. وناقش وزراء إيرانيون، خلال اجتماع مغلق مع أعضاء مجلس الشورى (البرلمان)، المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد، ولا سيما تأثير العقوبات الدولية والتضخم المتسارع. وتزامن الاجتماع مع نشر وسائل الإعلام المحلية أخيراً صوراً لصفوف الانتظار الطويلة للحصول على المواد الغذائية المدعومة.

وأكد حسيني أن السلطات ستتخذ خطوات «للحد من آثار العقوبات» الغربية، من خلال الانتقال إلى «اقتصاد المقاومة». وتابع «توافقنا على إجراءات لخفض نفقات الميزانية والتركيز على

رغم تصريحات المسؤولين الإيرانيين المتكررة بشأن عدم جدوى العقوبات الدولية ضد بلادهم، يعاني الوضع الاقتصادي في إيران الأمرين، وخصوصاً أن المسؤولين في حال استنفار دائم